الصباح الاقتصادية
12
العدد 2583 - السنة التاسعة
الجمعة 6 محرم 1438 - الموافق 7 اكتوبر 2016
Friday 7 October 2016 - No.2583 - 9th Year

شاركت في مؤتمر نظمه مجلس الشؤون الخارجية الأمريكي في نيويورك

هيئة تشجيع الاستثمار: حريصون على دفع عجلة التنمية وتنويع الدخل بالكويت

اكد المدير العام لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر الشيخ الدكتور مشعل جابر الاحمد الصباح حرص الكويت على دفع عجلة التنمية في البلاد من خلال تنويع مصادر الدخل الاقتصادي واستكشاف مصادر جديدة في ضوء ما تشهده منطقة الشرق الاوسط من اضطرابات سياسية «مستمرة» يصاحبها انخفاض في اسعار النفط.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الشيخ مشعل الجابر لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب مشاركته في مؤتمر نظمه مجلس الشؤون الخارجية الامريكي في نيويورك لمدة يوم واحد بمشاركة خبراء اجانب من القطاعين العام والخاص ناقشوا خلاله استراتيجيات تطوير اقتصاد دول الخليج ومنها الكويت.

وقال الشيخ مشعل الجابر ان الكويت اتخذت خطوات ايجابية لتطوير وتحرير اقتصادها ومنها تمرير قوانين اقتصادية مرنة تشجع على جعل الكويت وجهة استثمارية جاذبة الى جانب اعتماد مبدأ الشفافية.

واضاف ان «الهدف من مشاركتنا في المؤتمر هو تسليط الضوء على احدث وابرز التطورات الاقتصادية في الكويت والخطوات الجادة نحو تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط».

وذكر ان المشاركين في المؤتمر قدموا لمحة عن البيئة السياسية والاقتصادية الحالية في منطقة الخليج والفرص المتاحة لتعزيز النمو الاقتصادي الى جانب ابرز التحديات.

واكد ان ابرز ما تضمنته خطة التنمية الكويتية في اطارها التنظيمي والقانوني انشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر التي تعنى بجذب المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار «المربح» في الكويت وخلق بيئة اقتصادية تنافسية.

وقال انه ركز في كلمته امام المؤتمر على ان هناك حرصا كويتيا لتنويع مصادر الدخل الاقتصادي ونقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل للمواطنين والعمل على تدريبهم وبناء قدراتهم الى جانب دعم الموردين والمنتجين المحليين وتشجيع دور القطاع الخاص ولاسيما ما يتعلق بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وحول العناصر المشجعة للاستثمار في الكويت ذكر الشيخ مشعل الجابر ان الكويت نجحت في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 2,6 في المئة كما استطاعت الإبقاء على معدل التضخم بحدود ثلاثة في المئة اضافة الى استثمار رسمايل ضخمة في مشاريع متعددة منها البنى التحتية والتقليل من مخاطر الاستقرار المالي.

واضاف ان من بين محفزات الاستثمار في الكويت كذلك الاعفاء الضريبي لمدة عشر سنوات ومنح حق الملكية الكاملة للمستثمر الاجنبي بمعدل مئة في المئة اضافة الى اعفاء جزئي او كلي عن الرسوم الضريبية الخاصة بالمعدات والمواد الخام وكذلك حماية حقوق الملكية.

واكد انه في مقابل ذلك فان حركة نقل رؤوس اموال المستثمرين الاجانب وارباحهم مضمونة.

من جانبه قال المستشار الاقتصادي بالديوان الاميري الدكتور يوسف الابراهيم في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان المؤتمر يعد فرصة ممتازة لتسليط الضوء على اقتصاد دولة الكويت.

وحث المشاركين من القطاعين الخاص والحكومي على تقديم رؤية عادلة ووافية عن الاقتصاد الكويتي وتسليط الضوء على احدث خطط التنمية في دولة الكويت.

واوضح ان حلقات النقاش والفعاليات الجانبية التي تخللها المؤتمر سمحت لممثلي دولة الكويت بتصحيح المفاهيم الخاطئة حول الفرص والمناخ الاستثماري في دولة الكويت.

واشار الى ان الممثلين عرضوا التحديات الاقتصادية التي تواجه دولة الكويت وجهود الحكومة لمواجهتها وحلها.

واكد اهمية المؤتمرات الدولية بالنسبة لدولة الكويت باعتبارها جسرا يربط الرؤية المستقبلية لدولة الكويت بالاقتصاد الدولي.

وكان الابراهيم شارك في حلقة نقاش بعنوان (صحراء السيليكون: هل يمكن ان يزدهر الابتكار وريادة الاعمال في دولة الكويت) والتي ركزت على الاثر المالي لابتكارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تساهم في تكوين الشركات الرائدة.

وبدوره قال رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدكتور محمد الزهير احد ممثلي دولة الكويت في المؤتمر ل(كونا) ان «الهدف الرئيسي من المشاركة في المؤتمر هو تطوير وتسهيل الفرص التجارية للمستثمرين الاجانب».

وبين ان الصندوق يهدف لبناء نظم بيئية شاملة وتعاونية ومبتكرة ليس فقط للسكان المحليين ولكن ايضا للمستثمرين الاجانب لوضع حجر الاساس للفرص الاقتصادية في دولة الكويت.

ولفت الزهير الى ان دولة الكويت شهدت في الآونة الاخيرة العديد من التطورات الايجابية في الاطار التنظيمي والقانوني التي تعزز مكانتها كوجهة استثمارية.

من جهتها تحدثت الرئيس التنفيذي والشريك المؤسس لشركة (كويت إنرجي) سارة اكبر خلال مشاركتها في المؤتمر عن التحديات التي تواجه قطاع النفط بعد تراجع اسعار النفط.

ودعت اكبر الى لتنويع الاقتصاد بطريقة من شانها ان تعود بالنفع على التنمية وتحافظ على النمو.

وفي سياق متصل سلط العضو في مجلس ادارة شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) عبد الله بشارة الضوء خلال مشاركته بالمؤتمر على متانة العلاقات بين دولة الكويت والولايات المتحدة.

وقال ان دولة الكويت تواجه العديد من التحديات في المنطقة كالصراعات في سوريا واليمن والحرب ضد الارهاب.

وشارك في المؤتمر العديد من الخبراء الذين يمثلون قطاعات مختلفة مثل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وشركة (كويت انرجي) والشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيبك) والبنك الدولي وشركة (كيبكو).

جانب من مؤتمر مجلس الشؤون الخارجية الامريكي لمناقشة استراتيجيات تطوير اقتصاد دول الخليج

نجحنا في تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 2.6 في المئة واستطعنا الإبقاء على معدل التضخم بحدود ثلاثة في المئة

الإعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات ومنح حق الملكية الكاملة للمستثمر الأجنبي وإعفاء جزئي او كلي من الرسوم الضريبية للمعدات

الكويت اتخذت خطوات ايجابية لتحرير اقتصادها وتمرير قوانين اقتصادية مرنة تشجع على جعل الكويت وجهة استثمارية جاذبة

البورصة تغلق على انخفاض مؤشراتها الرئيسية الثلاثة

ارتفاع السيولة وجني أرباح ومضاربات أبرز سمات البورصة هذا الأسبوع

البورصة أغلقت حمراء

شهدت تعاملات سوق الكويت للاوراق المالية (البورصة) خلال هذا الاسبوع عدة متغيرات ابرزها ارتفاع حجم السيولة وعمليات جني ارباح ومضاربات علاوة على تطورات صفقة (امريكانا).

وجاء ارتفاع حجم سيولة السوق من خلال التركيز على اسهم تشغيلية في مكونات مؤشر (كويت 15) وسط تحرك شرائي للمحافظ المالية على اسهم خاملة واسهم المصارف والقطاعات الخدماتية والتي ستفصح عن بيانات الربع الثالث خلال الفترة المقبلة.

وفي هذا السياق قال المحلل المالي باحدى الشركات الاستثمارية فيصل حسين في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان السوق تراجع خلال جلسة بداية الاسبوع متاثرا بتراجع الاسواق الخليجية لاسيما السوق السعودي جراء التداعيات التي افرزتها عواقب قانون (جاستا) الأمريكي.

واضاف حسين ان السوق شهد خلال الجلسة الثانية من الاسبوع حالة شبه استقرار في منوال حركته ليرتفع معدل السيولة ما بين 9 الى 10 مليون دينار «وهذا مؤشر جيد مقارنة مع الاسبوع الماضي».

واشار إلى تاثر السوق بشكل ايجابي بعد تحويل البورصة من القطاع الحكومي الى ادارة القطاع الخاص مؤكدا اهمية تلك الخطوة في تطوير السوق الكويتي والارتقاء به لمصاف الأسواق الناشئة.

واضاف ان بعض المعنيين بامر السوق انشغلوا بقرار إرجاء ترقية السوق الى الأسواق الناشئة وفق مؤشر (فوتسي) موضحا ان قرار الارجاء شيء ايجابي ما يعني استمرار التطوير.

من جهته اشار المحلل المالي في احدى شركات الاستشارات المالية والاقتصادية عدنان الدليمي في تصريح ل(كونا) إلى تباين اداء السوق خلال جلسات الأسبوع نتيجة اقفالات الربع الثالث وبداية الربع الأخير من العام فضلا عن التذبذب في اسواق المال العالمية.

وأوضح الدليمي ان السوق شهد ايضا ارتفاعا لافتا بسبب الضغوطات البيعية على الاسهم القيادية نظرا لتوقعات الارباح علاوة على توجه العديد من المحافظ المالية الى الدخول على توعيات محددة من الاسهم الكبيرة والتشغيلية التي بلغ معظمها مستويات مقبولة وباتت مغرية للشراء والتجميع.

وذكر ان السوق شهد متغير جديد تمثل في ضخ سيولة ملفتة اضافة الى جني الارباح على اسهم بعض المجموعات والمضاربات وما فرضته بعض التطورات سواء ما تتعلق بشركات الوساطة والشائعات وغيرهما من الامور السلبية.

وشهدت مجريات حركة الاداء العام خلال ساعات الأولى من جلسة امس الخميس نشاطا بيعيا ناجما عن عمليات جني الارباح ما رفع حجم السيولة الى مستوى قياسي طالت كثير من الشركات المهمة في جميع القطاعات.

وأغلقت (البورصة) على انخفاض مؤشراته الرئيسية الثلاثة بواقع 34,6 نقطة للسعري لتصل إلى مستوى 5320 نقطة و 1,56 للوزني و 2,76 نقطة ل(كويت 15).

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حتى ساعة الإغلاق 18,1 مليون دينار كويتي في حين بلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي 113,3 مليون سهم تمت عبر 1906 صفقة (الدولار الأمريكي يعادل 0,301 دينار كويتي).

وكانت أسهم شركات (نقائس) و(هيتس تلكوم) و(استثمارات) و(السلام) و(المال) الأكثر تداولا في حين جاءت أسهم شركات (اربد) و(المستقبل) و(تجارة) و(أبكاروس) و(زيما) الأكثر ارتفاعا.

محللان نفطيان: نجاح اجتماع «أوبك» بالجزائر ومناورات «هرمز» رفعا أسعار النفط في الأيام الماضية

عبدالحميد العوضي

محمد الشطي

اكد محللان نفطيان كويتيان ان مواصلة اسعار النفط ارتفاعها خلال الايام الماضية يعود لعدة اسباب ابرزها نجاح اجتماع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) الاخير في الجزائر والاتفاق على تخفيض الانتاج اضافة الى المناورات السعودية في الخليج العربي قبل يومين.

وتوقع المحللان في لقاءين منفردين مع وكالة الانباء الكويتية (كونا) أمس الخميس ان تواصل اسعار النفط الارتفاع لتصل ما بين 50 الى 55 دولارا للبرميل نفط خام القياس العالمي مزيج برنت مشيرين إلى أن اجتماع (اوبك) في نوفمبر المقبل «سيرسم ملامح السوق النفطية».

وقال المحلل النفطي محمد الشطي ان مؤتمر (اوبك) الاستثنائي في الجزائر يعد علامة فارقة في تاريخ المنظمة وبداية لتغير استراتيجيتها من الاعتماد على ديناميكية السوق التي اقرت في 27 نوفمبر 2014 بهدف استعادة التوازن الى استراتيجية اخرى لتحقيق الهدف ذاته.

واضاف الشطي ان الاستراتيجية الجديدة تسعى لتحقيق اهدافها بفاعلية اكبر بالنظر الى حجم الفائض والمخزون النفطي اذ تقوم على اساس تنظيم المعروض في السوق لاستعادة التوازن بالتعاون مع منتجين من خارج المنظمة مثل روسيا وربما الترويج وعمان ودعم تعافي الأسعار والتخفيف من حدة تذبذبها.

وأوضح دول (أوبك) ستتابع مشاورات مع دول من خارجها لاجراء تخفيضات تضمن استعادة توازن السوق وذلك على هامش مؤتمر الطاقة المقرر عقده في مدينة اسطنبول بتركيا خلال الفترة من 8 الى 13 أكتوبر الجاري وذلك في اطار استثمار ما تم التوصل اليه في اجتماع الجزائر.

واشار الى ان مؤتمر الجزائر وضع معالم مرحلة جديدة يراها المراقبون تحركا ايجابيا حيث تحتاج السوق الى دور فاعل ل(أوبك) لضبط المعروض في أسواق النفط.

ولفت الى ان استجابة السوق النفطية تتناسب مع تناغم جديد داخل المنظمة يشجع على امكانية الحوار الفاعل داخلها مما يعطي السوق أجواء التعاون بدلا من التنافس وهو ما يساهم في وضوح الرؤية ويقلل من الضبابية.

وبين ان «المسؤولية في السوق جماعية وكذلك الفائدة المرجوة» علما بأن الوفرة النفطية في أسواق النفط هي مسؤولية المنتجين من داخل وخارج (أوبك).

وذكر الشطي ان مؤتمر الجزائر اكد على ان علاج اختلال ميزان الطلب والعرض في أسواق النفط بدأ وانه رسم معالم الطريق وآلية عمله اذ شهدت تقدما قبل مؤتمر (اوبك) بنهاية نوفمبر المقبل حيث من المتوقع ان يشهد ذلك المؤتمر ميلاد اتفاق واضح يسهل على السوق الاسترشاد للمرحلة المقبلة.

وحول التطورات التي ادت لارتفاع سعر برميل النفط بشكل عام وخصوصا الكويتي لأكثر من 45 دولارا للبرميل لأول مرة منذ 19 اغسطس 2016 افاد بانها متعددة واولها نجاح المؤتمر الوزاري الاستثنائي ل(أوبك) في الجزائر بتحديد سقفا لإنتاج المنظمة بين 32,5 الى 33 مليون برميل يوميا.

واشار الى ان ذلك أعاد للسوق من جديد مفهوم دور المنظمة في تنظيم الإمدادات وبدايات التناغم بين اعضائها في اتجاه استعادة توازن السوق من جديد والمتوقع في النصف الثاني من عام 2017 نتيجة تقييد المعروض واستمرار تعافي الطلب العالمي على النفط.

وبين أن من عوامل ارتفاع الاسعار ايضا عودة بيوت المضاربة والاستثمار للنشاط وسط انطباعات جدية حول اتفاق (اوبك) في زيادة عقودها النفطية في الاسواق الآجلة والاستفادة من الأجواء الإيجابية التي اعقبت مؤتمرها.

وأوضح أن من العوامل كذلك التصريحات الإيجابية التي صدرت عن القيادة السياسية في كل من ايران وفنزويلا لتضمن مواصلة الجهود استقرار الاسواق وتعافي الاسعار والتفاوض مع الدول من خارج المنظمة لاستعادة توازن الاسواق من جديد.

ورأى الشطي أن التصريح الأخير لمجلس الوزراء السعودي يضيف مصداقية لاتفاق (أوبك) بتأكيده استمرار العمل لاستقرار الاسواق والاسعار التي تصب في مصلحة الجميع ومصلحة الاقتصاد العالمي كما يشير الى استعداد السعودية للتعاون بصورة جماعية مع المنتجين لتحقيق هذا الهدف.

وقال إن سحوبات المخزون الامريكي من النفط وارتفاع واردات الصين من النفط الخام من البوادر الإيجابية التي ساهمت أيضا بارتفاع الأسعار.

واضاف «يجب ان لا نغفل حقيقة وجود التخمة في السوق النفطية والمتمثلة في مستويات قياسية للمخزون النفطي واستمرار رفع الإنتاج وفق خطط استراتيجية للمنتجين وانها تحتاج الى وقت لسحبها واستيعابها لاستعاده التوازن».

وذكر الشطي ان «من العبث» التوقع بارتفاع كبير لاسعار النفط الخام ووصولها الى مستوياتها السابقة متوقعا أن يدور نفط خام برنت ضمن فلك الـ50 دولارا البرميل الى منتصف العام المقبل مشيرا الى ان تحقق التوازن وانحسار الفائض هو افتراض «معقول وواقعي» وان هذا المستوى لبرنت يعادل نحو 45 دولارا لبرميل النفط الكويتي للتصدير.

واوضح ان اسواق النفط فيها مخاطر قد تؤدي الى رفع الانتاج مثل تحسن الأوضاع الجيوسياسية وتعافي انتاج النفط في ليبيا قريبا اضافة لاعلان ايران رفع مبيعاتها من النفط الخام من 2,5 مليون برميل يوميا الى 2,8 مليون برميل يوميا علاوة على رفع العراق مبيعاته من النفط الخام.

وبين الشطي ان هناك ثلاثة معطيات لا يجب اغفالها وهي ان الانتاج الشهري لا يعبر عن وتيرة ثابته في الانتاج والتصدير كما ان الاوضاع في ليبيا ونيجيريا مازالت بعيدة عن الاستقرار اضافة الى ان اتفاق (اوبك) في الجزائر يفرض الالتزام بسقف محدد لخفض مستويات الانتاج.

ولفت الى ان من المخاطر التي قد يتعرض لها السوق استمرار روسيا في تحقيق مستويات اعلى للانتاج الذي ارتفع ليصل الى 11,1 مليون برميل يوميا في سبتمبر الماضي مقابل 10,7 مليون برميل يوميا في شهر اغسطس الماضي اي بزيادة مقدارها 400 الف برميل يوميا.

ورأى ان تركيز السوق النفطية خلال الأشهر المقبلة سينحصر في النجاح بترجمة اتفاق (اوبك) ليكون واقعا يقلل من المعروض في أسواق النفط ومراقبة مستويات المخزون النفطي في العالم سواء الولايات المتحدة او البلدان الصناعية او الأسواق الواعدة للتاكد من تواصل السحوبات من المخزون باتجاه التوازن.

وذكر ان التركيز سيكون ايضا في مراقبة الامدادات من خارج (أوبك) خصوصا من روسيا والولايات المتحدة حيث يستمر عدد منصات وابراج الحفر في الزيادة وامكانية تغير مسار نشاط انتاج النفط الصخري ومراقبة مبيعات السوق الفورية.

من جهته قال المحلل النفطي عبدالحميد العوضي ان من اهم اسباب ارتفاع اسعار النفط خلال الايام الثلاثة الماضية تلك المناورات البحرية التي تقوم بها القوات الملكية البحرية السعودية في الخليج العربي وخليج عمان وبحر العرب المطلة على مضيق هرمز.

ورأى العوضي ان المناورات السعودية في الخليج وقربها من مضيق هرمز دفعت السوق النفطية للارتفاع لما تمثله هذه النقطة من حساسية كبرى مشيرا الى ان (هرمز) من اهم الممرات المائية في العالم لكونه يتحكم بمرور ما لا يقل عن 19 مليون برميل يوميا من النفط الكويتي والسعودي والايراني والعراقي والقطري والاماراتي بما يعادل مرور 15 ناقلة نفط يوميا.

واشار بأن هناك حوالي ثلاثة ملايين برميل يوميا بحدود خمس ناقلات مشتقات بترولية تمر عبر (هرمز) إضافة الى الغاز الطبيعي الذي تعد ايران وقطر من اكبر الدول انتاجا له حيث تمر حوالي اربع ناقلات غاز يوميا من المضيق.

وبين ان الخليج العربي يعد ثاني اكبر محطة عالمية لتزويد الناقلات والسفن التجارية بزيت وقود السفن وهو ما يشكل اهمية عالمية قصوى لمضيق هرمز في امدادات الطاقة.

واشار الى ان اسعار النفط ستستمر بالصعود حتى نهاية الاسبوع الحالي وانها قد تصل الى مستوى 52 او 53 دولار للبرميل متوقعا عودتها للتراجع «اذا لم تف بعض الدول بتعهداتها تجاه المجتمع الدولي بالعمل على تحسين مستويات الاسعار.

واضاف ان الاسعار ارتفعت بما يزيد عن ثلاثة دولارات للبرميل بعد اجتماع (اوبك) الاخير في الجزائر للوصول الى اتفاق مؤكدا انه وعلى الرغم ان الاتفاق يسمح لبعض الاعضاء لزيادة الانتاج مثل ليبيا ونيجيريا للوصول الى مستويات انتاجها السابقة الا ان الاسعار ارتفعت.

وذكر ان روسيا واصلت زيادة انتاجها حتى حققت اعلى مستوى لها منذ فترة الثمانينات حيث وصل انتاجها الى 11,1 مليون برميل يوميا من بداية الشهر الجاري.

واشار الى انه حدثت أمور مشابهة خلال سنوات ماضية من حيث عدم التزام بعض الدول باتفاقيات خفض الانتاج او تثبيته ففي عام 1998 عندما هبطت اسعار النفط من 22 دولارا للبرميل الى 9 دولارات واضطرت دول (اوبك) حينها لخفض الانتاج بمقدار 1,4 مليون برميل يوميا لدعم ارتفاع